



أكد خلال المؤتمر الإسكاني الخليجي الثاني وجود خطة عشرية لحل الأزمة السكنية وتطوير مدن «الصابرية» و«نواف الأحمد» و«الخيران»

وزير الإسكان: 3 مشاريع للقطاع الخاص بطاقة 170 ألف وحدة خلال سبتمبر

■ 5 آلاف وحدة تجريبية بنظام «قانون 118» تمهيدا لتطبيقه في المشاريع الإسكانية المستقبلية ■ التكامل الخليجي هو السبيل لتحقيق قفزات نوعية ومتطورة في السياسات الإسكانية



عبدالمطيف المشاري خلال قص شريط افتتاح المعرض للمصاحب للمؤتمر



وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبدالمطيف المشاري مع المشاركين والحضور في المؤتمر الإسكاني الخليجي الثاني

نخبة من المتخصصين من دولة الكويت والجهات المعنية بشؤون الإسكان من دول مجلس التعاون الخليجي وأن هذا الحدث يشكل منصة مثالية لتبادل الخبرات والرؤى حول أفضل الممارسات والسياسات التي تعزز من تنمية الإسكان المستدام في منطقتنا. وذكر أن المؤتمر يتضمن حلقات نقاشية تفاعلية وفعاليات مصاحبة لتبادل الرؤى الخليجية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بما يرسخ دور دول مجلس التعاون في رسم مستقبل سكني أكثر كفاءة واستدامة قائم على الابتكار والمسؤولية، معربا عن تطلعه في أن يصبح العمل الإسكاني الخليجي منصة استراتيجية للابتكار والتنمية نحو مستقبل أكثر استدامة وازدهارا.

وقال المشاري في كلمته الافتتاحية للمؤتمر الإسكاني الخليجي الثاني الذي يعقد برئاسته على مدار يومين تحت شعار «إسكان مستدام» إن المؤتمر ترجمة لمخرجات الاجتماع الـ 23 للجنة الوزراء المعنيين بشؤون الإسكان بدول مجلس التعاون الخليجي. وأضاف «إنها ليست مجرد مناسبة دورية بل ترجمة عملية لمسيرة التعاون الخليجي المشترك وتجسد التزامنا الجماعي بتحقيق تنمية إسكانية مستدامة تواكب طموحات مواطنينا وتلبي احتياجات أجيالنا القادمة وتحقيق رؤى وتوجهات قادة دول مجلس التعاون في توحيد الجهود نحو عمل خليجي مشترك بليبي أحد أهم احتياجات مواطني دول المجلس. وأوضح أن المؤتمر يتميز بمشاركة

أساسية تتعلق بالاستدامة الإسكانية ودور المطور العقاري في دعم هذا التوجه. ولفت إلى أن المعرض المصاحب للمؤتمر يتميز بمشاركة واسعة، خصوصا من جهات خليجية بارزة تستعرض خبراتها في إدارة شؤون الإسكان، داعيا المهتمين إلى زيارة المعرض والإطلاع على التجارب والخبرات المطروحة. وكان وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبدالمطيف المشاري قد أكد أن التكامل الخليجي هو السبيل لتحقيق قفزات نوعية في هذا القطاع الحيوي وأن تطوير السياسات الإسكانية لا يتفصل عن بناء مدن أكثر استدامة ومجتمعات أكثر ازدهارا وحياة أكثر جودة للمواطنين.

والمالمة الجارية حاليا، مؤكدا أن تقدير الميزانيات النهائية سيكون وفق نتائج هذه الدراسات. وفيما يتعلق بالكويت العمراي، أفاد بأن الكويت تعمل وفق كود عمراي موحد يطبق على مختلف المناطق، لافتا إلى أن قانون 118 يمنح المؤسسة العامة للرعاية السكنية صلاحية وضع كودات بناء مختلفة للمشاريع الجديدة، وهو ما تتم دراسته حاليا بهدف تطوير الأنظمة العمراي وتكييفها بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة المقبلة. وأعرب عن سعادته بتدشين المؤتمر الإسكاني الخليجي الثاني، الذي يقام تحت رعاية المؤسسة العمراي للرعاية السكنية وبحضور ممثلين من دول مجلس التعاون الخليجي، مشيرا إلى أن ورش العمل المصاحبة ستتناول محاور

للدراصة، ومن المتوقع أن تتم ترسية عقود التصميم على المكاتب المختصة خلال شهرين تقريبا، والطاقة التقديرية الحالية لهذه المشاريع تبلغ 170 ألف وحدة سكنية، إلا أن هذا الرقم قد يخضع للتغيير بناء على نتائج الدراسات الأولية للمشاريع القائمة. وبين أن الوزارة وضعت خطة عشرية شاملة لحل الأزمة السكنية، تتضمن المشاريع الثلاثة الجديدة، والتي تعد رائدة في مجال المطور العقاري، حيث توفر ما يقارب 5 آلاف وحدة سكنية كتجربة أولية لتطبيق نظام قانون 118، إضافة إلى آليات التمويل العقاري، وذلك تمهيدا لاعتماد التجربة وتوسيعها على المناطق الجديدة مستقبلا. وحول التكلفة المتوقعة لهذه المشاريع، أشار إلى أن ذلك يخضع للدراسات الفنية

عاطف رمضان أكد وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبدالمطيف المشاري أن أول ثلاثة مشاريع للتطوير العقاري في الكويت ستطلق 18 سبتمبر الجاري، حيث سيتم طرح ثلاث فرص استثمارية مخصصة للقطاع الخاص، معتبرا أن هذه الخطوة تمثل بداية حقيقية لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الإسكان. وحول مشروع الصابرية الذي حظي باهتمام واسع خلال الفترة الماضية، أوضح المشاري أن أعمال إقبال المناقصة قد تمت بالفعل، والوزارة تسلمت عروض التصميم لثلاث مدن جديدة هي: الصابرية، نواف الأحمد، والخيران، مشيرا إلى أن هذه المشاريع تخضع حاليا

من خلال تطبيق لغة الإشارة وأدوات الوصول المتقدمة

«الائتمان»: إطلاق خدمة إلكترونية جديدة لذوي الهمم



مدير عام لبنك الائتمان الكويتي بالتكليف سلطان الديوس مع المشاركين في معرض «بيتي للبناء»

الخدمات التي يقدمها البنك للمواطنين من كل القطاعات والرد على الاستفسارات القانوني أو فيما يتعلق بلوائح الإقراض والشروط المطلوبة للحصول على أي نوع من أنواع القروض بالإضافة لعرض آخر الخدمات البنكية، لتقديم حلول متكاملة لبناء منزل جديد أو التوسعة والترميم وفق أحدث المعايير. وأشار إلى أن مشاركة بنك الائتمان في المعرض فرصة لاستعراض

الشمولية والمشاركة الفعالة في المجتمع، موضحا أن المعرض محطة سنوية مهمة تجمع أكثر من 80 شركة محلية وإقليمية في مجالات البناء والتشطيب والخدمات البنكية، لتقديم حلول متكاملة لبناء منزل جديد أو التوسعة والترميم وفق أحدث المعايير. وأشار إلى أن مشاركة بنك الائتمان في المعرض فرصة لاستعراض

حرس المدير العام لبنك الائتمان الكويتي بالتكليف سلطان الديوس على مشاركة البنك وتواجه كافة قطاعاته في النسخة الخامسة من معرض بيتي للبناء» ومعرض وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير لشؤون الإسكان عبدالمطيف المشاري تحت شعار «ابن.. رعم.. جدد». خلال الفترة من 3 إلى 6 سبتمبر بقاعة الأرينا كويت في مجمع 360 التي تخدم الأسرة الكويتية في قطاع البناء والإسكان. وأعلن الديوس في تصريح له عقب المشاركة في النسخة الثانية من المؤتمر الخليجي الإسكاني عن إطلاق خدمة جديدة لذوي الهمم عبر البوابة الإلكترونية للبنك من خلال تطبيق لغة الإشارة وأدوات الوصول المتقدمة ملائمة لأصحاب الهمم وفق أعلى المعايير العالمية «WCAG» لتمكين وتسهيل

مسؤولو إسكان خليجيون أكدوا وجود إستراتيجيات لتحقيق الاستدامة وتوفير السكن المناسب

91% نسبة تملك المساكن في الإمارات والسعودية تستهدف 600 ألف وحدة بحلول 2030

البحرين تخفض فترة انتظار السكن 17%.. وقطر تدعم المواطنين بـ 1.2 مليون ريال



المشاركون في الجلسة الحوارية الأولى من المؤتمر الإسكاني الخليجي الثاني

مختلفة لتوفير جميع الخدمات، مع ضمان الزراعة السكنية وتوفير السكن المناسب للمواطنين. بدوره، أوضح ممثل سلطنة عمان هشام بن مرهون، أن المؤتمرات الخليجية تساهم في تعزيز التعاون والاستفادة المشتركة، لافتا إلى أن أبرز التحديات في السوق العماني تتمثل في ندرة الأراضي المخططة، وارتفاع تكاليف البنية التحتية، والطلب المتزايد على الإسكان الميسر، إلى جانب التحديات البيئية والمناخية. وذكر بن مرهون أن الحلول المقترحة لهذه التحديات شملت التوسع الحضري، والاستثمار العقاري، وتخصيص الأراضي، وتطوير مشاريع البنية التحتية، واستعراض مشروع صروح الذي يعد حيا سكنيا متكاملًا يتميز بمرافق عالية الجودة، ويسهم في خلق اقتصاد محلي وفرص عمل جديدة. وفي السياق ذاته، كشف ممثل دولة قطر وكيل الوزارة المساعد لشؤون التنمية الاجتماعية فهد الخيارين عن تقديم 3 منتجات إسكانية جديدة لدعم وتمويل المواطنين.

سياسات متقدمة في إدارة النفايات، كما عرض مشروع المسكن المبتكر والمستدام الذي يوفر راحة كبيرة للمواطنين، موضحا أن فكرة البيت المستدام حصلت على تقييم 5 لآلي من التقييم البيئي، ويعد نموذجا يحقق الخصوصية وجودة الحياة للأسرة الإماراتية، بتكلفة تقارب مليوني درهم إماراتي. قالت ممثلة مملكة البحرين فاطمة المناعي إن البحرين عملت على تعزيز التعاون مع البنوك لتوفير الرعاية السكنية عبر المطور العقاري، بتحويل يصل إلى 81 ألف دينار بحريني، لافتة إلى إطلاق 12 مشروعا سكنيا موزعة على 8 مناطق مختلفة، موضحة أن هذه المشاريع ساهمت في خفض فترة الانتظار بنسبة 17%.

عاطف رمضان تخلل المؤتمر الإسكاني الخليجي الثاني عقد جلسات حوارية لكبار مسؤولي الإسكان في دول مجلس التعاون الخليجي، لمناقشة النماذج الإسكانية المستدامة وتبادل الخبرات في مجال التطوير العقاري والرعاية السكنية. وأدار الجلسة الحوارية الأولى م.ناصر خريبط نائب المدير العام لشؤون التخطيط والتصميم، مؤكدا أن الهدف من هذه الحوارات الاستفادة من تجارب دول الخليج في مجال الاستدامة الإسكانية، وإشراكها في تبادل الخبرات بما يعزز التعاون المشترك بين دول المجلس. واستهل الجلسة ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة م.محمد المنصوري، حيث أكد أن دول الخليج تتبنى توجهات واحدة في مجال الإسكان، انطلاقا من حرصها على استقرار منظومة السكن، مشيرا إلى أن نسبة السكن الخاص بالمواطنين في الإمارات بلغت 91%، بفضل تطبيق السياسة الوطنية للمجتمعات السكنية الحيوية، التي تقوم على سهولة التنقل والمرورة والصحة وتعزيز العلاقات الاجتماعية وتوفير المرافق المتكاملة والمواقع المناسبة. وأضاف المنصوري أن الإمارات عملت على نشر ثقافة الاستدامة البيئية، وإعداد آكواد بناء مستدامة، إلى جانب تطوير

الجلسة الحوارية الثانية بحثت «الاستدامة الحضرية ودور المدن الذكية في تحسين جودة الحياة»

المدن الذكية ضرورة لخلق بيئة أكثر صحة واستدامة

مشروع المترو في الكويت أحد أبرز الحلول المستقبلية لمواجهة تحديات النقل



المشاركون في الجلسة الحوارية الثانية من مؤتمر الإسكان الخليجي

المدن الذكية تمثل أسلوب حياة متكامل، إذ تساهم التقنيات في تحسين الطرق وتعزيز الصحة العامة، موضحا أن الاقتصاد الأخضر أصبح خيارا استراتيجيا للمملكة، مستشهدا بمشروع «الرياض خضراء» الذي ينعكس أثره على جودة الحياة، ويدعم أنماط المعيشة الصحية مثل ممارسة الرياضة والمشي، من جانبه، استعرض م.سليمان الراشد من بلدية الكويت أهمية المخطط الهيكلي الرابع في مواجهة تحديات النقل الحضري، مؤكدا أن الهدف من مخططها الاستراتيجية.

هذه المدن. وأوضح المالكي أن تكاليف الاستثمار والصيانة الباهظة تعد من أبرز العقبات، إلا أن المدن الذكية تبقى أسلوب حياة يركز على الإنسان ويعزز أنماط المعيشة الصحية باستخدام الطاقة النظيفة في المواصلات. من جانبه، أشارت د.أفان الخالدي إلى أن التحديات المناخية في فصلي الصيف والشتاء بالكويت تمثل عائقا أمام تطبيق حلول المدن الذكية، رغم أنها تساهم في ترشيد استهلاك الكهرباء. وأضافت الخالدي أن الثقافة المجتمعية ومدى تقبلها للتكنولوجيا عامل أساسي في نجاح هذه التجربة، مؤكدا أهمية تنسيق الإدارات الحكومية وتحدث التشريعات لوكالة التطوير التقني، إلى جانب مواجهة التهديدات السيبرانية. من ناحيته، قال م.أحمد اليابسي من السعودية إن

عاطف رمضان ناقشت الجلسة الحوارية الثانية ضمن فعاليات المؤتمر الإسكاني الخليجي الثاني والتي عقدت بعنوان «مفهوم الاستدامة الحضرية ودور المدن الذكية في تحسين جودة الحياة» سبل توظيف التقنيات الحديثة لتحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة في مدن الخليج، مع التطرق إلى أبرز ملامح المدينة المستدامة وكيفية تكييفها مع واقع مدن المنطقة، والتحديات التي تواجه ميج الحلول التقنية في البنية التحتية الحالية. وأدارت الجلسة د.أميرة الحسن رئيسة بعثة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «الموئل» لدى الكويت والخليج العربي بمشاركة كل من: م.مالك بن علي المالكي مدير دائرة بيان الأراضي بوزارة الإسكان والتخطيط العمراي في سلطنة عمان ود.أفان الخالدي نائب عميد كلية الدراسات الإدارية بالجامعة العربية للفنون والتصميم لشركة قاسم للطاقة الدولية وم.أحمد اليابسي مدير الإدارة العامة للتطوير العمراي بوزارة البلديات والإسكان في المملكة العربية السعودية وم.سليمان الراشد ممثل بلدية الكويت. وأجمع المتحدثون على أن المدن الذكية باتت تمثل أسلوب

الجلسة الثالثة ناقشت «الاستدامة وجاذبية السوق»

الجلسة الثالثة ناقشت «الاستدامة وجاذبية السوق»

يهمه البنية التحتية وهي رديف كبير بالتنمية المستدامة مع وجود بيئة جاذبة للإنفاق الحكومي على المشاريع تحت المستثمرين، مبينا أن الكويت الآن لديها استقطاب للمستثمرين من خلال التشريعات والقوانين المنظمة للعلاقة بين المستثمر وأي جهة مقابلة وإن البنية التحتية الجيدة لها دور كبير بتشجيع المستثمرين. بدوره، أكد مدير إدارة علاقات شؤون المطورين في وزارة الإسكان والتخطيط العمراي بمملكة البحرين أحمد آل شرف أن من أهم التحديات التي تواجه الاستثمار هي السيولة والمخاطر المحتملة في جميع الدول الخليجية وأنه يجب على الحكومات أن توفر وتدعم السيولة التي تضمن وتشجع

عاطف رمضان ناقش المختصون في الجلسة الحوارية الثالثة التي جاءت بعنوان «فرص وتحديات الاستثمار في القطاع العقاري» مفهوم الاستدامة الحضرية ودور المدن الذكية في تحسين جودة الحياة، واستعرض كيف يمكن توظيف التقنيات الحديثة لتحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة في مدن الخليج وآلية تقييم جاذبية السوق العقاري الخليجي مقارنة بالأسواق العالمية وأبرز التحديات التي يواجهها المستثمرون حاليا والجهود المبذولة لتعزيز ثقة المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء. وقال رئيس اتحاد العقاريين في الكويت إبراهيم العوضي إن المستثمر